التفسير الفقهى فى كتابات الدكتور إبراهيم عوض
تفسيره لسورة المائدة نموذجًا

د.سعيد البسطويسى*

- **مقدمة:**

إن المتأمل لموضوعات القرآن الكريم يجد أن القرآن الكريم -كما قال ابن العربى- على"ثلاثة أقسام: توحيد، وتذكير، وأحكام، فقسم التوحيد تدخل فيه معرفة المخلوقات بحقائقها، ومعرفة الخالق بأسمائه وصفاته، ويدخل فى علم التذكير: الوعد والوعيد، والجنة والنار، والحشر، وتصفية الباطن والظاهر عن أخلاط المعاصى، [والتذكير بسننه فى الأمم السابقة]، ويدخل فى الأحكام: التكليف كلُّه من العمل فى قسم النافع منه والضار، وحظ الأمر والنهى والندب"[(1)].

وهذه الأقسام الثلاثة تتوزع على عدة علوم: "فقسم التوحيد تدخل فيه مباحث العقيدة، وقسم التذكير يشمل مباحث علم الأخلاق، وقسم الأحكام يتضمن ما يتعلق بأفعال الجوارح من الأوامر والنواهى والتخييرات. وهذه هى مباحث الفقهاء"[(2)]. وعلى الرغم من هذا التقسيم لموضوعات القرآن، فإن من الخطأ أن نتصور أن آيات كل

---

* مدرس الدراسات الإسلامية بقسم اللغة العربية بكلية الآداب، جامعة عين شمس.

[1(?)] ابن العربى: الإمام القاضى أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربى المعافرى الإشبيلى، قانون التأويل، بيروت، مؤسسة علوم القرآن/ جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، 1406هـ-1986م، ص541-542. والزركشى، البرهان فى علوم القرآن، مرجع سابق، ج1، ص 19. والسيوطى، الإتقان فى علوم القرآن، مرجع سابق، ج5، ص 1919.

[2(?)] د.مولاى الحسين بن الحسن الحسيان، علم أحكام القرآن: دراسة فى نشأته وتطوره ومدوناته، مكة المكرمة، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج16، عدد 28، شوال 1424هـ، ص8.

قسم تقع بمعزل عن آيات القسمين الآخرين، أو أنها لا تؤدى سوى وظيفة واحدة، كما سيتضح لنا جليًا بعد قليل.

ولما كان القرآنُ الكريمُ نورًا أشرقت به جنبات الأمة المحمدية، وبه استضاءت، وبهديه سارت؛ فقد "دأب العلماء على خدمة هذا الكتاب فى كل عصر ومصر، وتناولوه بالبحث والدرس من مختلف الوجوه والأنحاء بحسب تخصصاتهم العلمية المتنوعة، وتكونت –مع مرور الأزمان وتراكم الجهود– مكتبة شاملة... نجزم بأنه لم يحظ بمثلها كتاب فى تاريخ البشرية جمعاء..."[1]. واهتموا غاية الاهتمام بكافة جوانبه، غير أن الاهتمام بالجانب الفقهى الخاص بالأحكام اتخذ طابعًا مميزًا وسمتًا خاصًا، فقد أُفرِدت له المصنفات، ودارت حوله المؤلفات، واهتم به المفسرون والفقهاء على السواء. وكان لأستاذنا الدكتور إبراهيم اهتمامٌ ملحوظ بهذا الجانب المهم من جوانب التفسير.

- **تعريف التفسير الفقهى:**

تعدد تعريفات التفسير الفقهى وتنوعت، وركزت بعض التعريفات على بعض الجوانب دون بعضها، وقد حاول الباحث استخلاص لب هذه التعريفات فى تعريف جامع شامل، فعرف التفسير الفقهى بأنه: "**مذهب من مذاهب التفسير القرآنى، يهتم على نحو خاص باستنباط الأحكام الشرعية المتعلقة بأفعال المكلفين، من آيات الأحكام أو من غيرها من الآيات، فى ضوء القواعد الأصولية واللغوية والمقاصد الشرعية، سواء أكان ذلك فى كتاب مستقل بآيات الأحكام، أو بأحكام سورة معينة، أو موضوع فقهى محدد فى القرآن الكريم، أو تفاسير عامة اهتمت بهذا الجانب**".

- **ترجمة موجزة لأستاذنا الدكتور إبراهيم عوض:**

[1] سالم بن صالح العمارى، مدير مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبى، دليل الكتب المطبوعة فى الدراسات القرآنية، مرجع سابق، ص5.

ولد الدكتور إبراهيم عوض عام 1948م، فى قرية كتامة الغابة، بمحافظة الغربية، حفظ القرآن فى كتاب القرية وهو فى عمر الثامنة تقريبًا، ثم التحق بالمعهد الأحمدى الأزهرى فى طنطا، ثم انتقل بعدها إلى المدرسة الأحمدية الثانوية بنفس المدينة ليحصل منها على الثانوية العامة عام 1966م، وكان من أوائل الجمهورية فى مادة اللغة العربية، وأوائل محافظة الغربية بصفة عامة، والتحق بقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاهرة، وتخرج فيها عام 1970م، ثم عُين معيدًا بقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة عين شمس.

حصل على الماجستير عام 1974م، فى الأدب العربى الحديث، وكان موضوع رسالته: **القصاص محمود طاهر لاشين حياته وفنه**، ثم ذهب فى بعثة إلى جامعة أوكسفورد، وحصل منها على درجة الدكتوراه عام 1982م، فى النقد الحديث، وكان موضوع رسالته: **نقد القصة فى مصر من 1888م إلى 1980م**. وبالإضافة إلى عمله فى جامعة عين شمس، عمل الدكتور إبراهيم فى عدد من الجامعات العربية فى السعودية وقطر.

وللدكتور إبراهيم عوض عدد كبير من المؤلفات العلمية، ويزيد عدد من مؤلفاته المطبوعة على مائة كتاب، كما يزيد عدد كتبه الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية عن مائة كتاب أيضًا. ويتوزع هذا العدد الكبير من الكتب على عدد من المجالات المعرفية، فى النقد الأدبى قديما وحديثًا، وفى مجال الدراسات الإسلامية، وفى نقد الاستشراق، إضافة إلى الاهتمام بالقضايا الفكرية العامة التى تمر بها الأمة العربية والإسلامية. على أن نتاجه العلمى الأهم من وجهة نظرى يقع فى مجال نقد الاستشراق، وقد ساعده على ذلك تمكنه التام من اللغتين الإنجليزية والفرنسية. ومن أهم مؤلفاته فى نقد الاستشراق: **المستشرقون والقرآن، ومصدر القرآن: دراسة لشبهات المستشرقين**

والمبشرين حول الوحى، دائرة المعارف الإسلامية الاستشراقية: أضاليل وأباطيل، عصمة القرآن وجهالات المبشرين، بعد الحادى عشر من سبتمبر 2001 ماذا يقولون عن الإسلام؟. وله كثير من الكتب الأدبية والنقدية، **من أهمها معركة الشعر الجاهلى بين الرافعى وطه حسين، والمتنبى دراسة جديدة لحياته وشخصيته، ومن ذخائر المكتبة العربية**... وغيرها كثير.

ومن كتبه فى مجال الدراسات الإسلامية **سورة طه: دراسة لغوية وأسلوبية مقارنة، سورة يوسف: دراسة أسلوبية فنية مقارنة، وسورة المائدة: دراسة أسلوبية فقهية مقارنة، والقرآن والحديث: مقارنة أسلوبية**، وهو كتاب فريد فى بابه، **ومسير التفسير، والتفسير من الطبرى إلى سيد قطب**. وله عدد من الكتب يدافع الإسلامى ضد بعض التيارات الفكرية، ومنها **كتاب أفكار مارقة، واليسار الإسلامى وتطولاته على الله والرسول والصحابة**. إضافة إلى بعض الكتب التى يدافع فيها عن اللغة العربية، ومنها **دفاع عن النحو الفصحى، ولتحيا اللغة العربية...** ولا شك أن الدكتور إبراهيم عوض أكثر المكثرين من التصنيف والكتابة، وأحد المعنيين بإخلاص بكثير من قضايا الأمة العربية والإسلامية. والدكتور إبراهيم عوض يعمل حاليًّا أستاذًا بقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة عين شمس، وأحد أساتذتى الذين أفخر بالتلمذة على أيديهم فى مرحلة الليسانس والدراسات العليا، وناقشنى فى أطروحتى التى تقدمت بها لنيل درجة الماجستير، وما زلت أتعلم منه، أمتعنا الله بطول بقائه، ونفعنا بعلمه.

- **التفسير الفقهى فى كتابات الدكتور إبراهيم عوض:**

اهتم أستاذنا الدكتور إبراهيم عوض اهتمامًا كبيرًا بالدراسات الإسلامية، وقد حظى التفسير الفقهى بجانب ملحوظ من كتاباته وبحوثه، ويستطيع الباحث أن يتلمس مظاهر هذا الاهتمام الملحوظ فى بعض كتبه تفسير بعض سور القرآن، أو فى كتبه التى يرد فيها على المستشرقين أو كتاباته التى يهتم فيها ببعض الجوانب الحضارية فى الإسلام.

ولعل من أهم الكتب التى توضح جهد أستاذنا فى التفسير الفقهى هو كتابه: سورة المائدة:دراسة أسلوبية فقهية مقارنة. وقد صدر عام 1420هـ، الموافق لعام 2000م، عن مكتبة زهراء الشرق، ويقع الكتاب فى 202 صفحة. وقد تناول فيه سورة المائدة تناولاً جديدًا، فلم يعتمد منهج التفسير التحليلى المعتاد فى التفسير التراثى، ولا منهج التفسير الموضوعى، بل مزج بين هذا وذاك، وأضاف أشياء أخرى جديرة بالتنويه والدراسة.

ففى هذا الكتاب يجمع بين شكلين من أشكال التفسير الفقهى فى العصر الحديث، الشكل الأول هو دراسة بعض سور القرآن وآياته، وقد اقتصر المؤلف هنا على دراسة سورة المائدة، أما الشكل فهو الدراسة الفقهية الموضوعية لقضية فقهية واحدة أو أكثر، وجمع آياتها من القرآن الكريم، فقد ناقش الدكتور إبراهيم فى كتابه قضية الردة وبعض القضايا الفقهية والتشريعية مناقشة فاحصة، وأدلى برأيه فى كثير من المسائل باحثًا ومحللاً وناقدًا.

- **أولًا: السمات الأسلوبية فى سورة المائدة:**

قسّم الدكتور إبراهيم دراسته للسورة إلى أربعة فصول، أما الفصل الأول فقد جاء بعنوان: دراسة السورة أسلوبيًا، وفيه اهتم المؤلف بدراسة ألفاظ السورة وتراكيبها دراسة أسلوبية فاحصة، مع مقارنة ما جاء فيها من الألفاظ والتراكيب بما جاء فى القرآن المكى والمدنى والقرآن بعامة مقارنة إحصائية دقيقة؛ وكان الهدف الأساسى لهذه

الدراسة استخلاص السمات الفارقة بين المكى والمدنى للإسهام فى تطوير هذه العلم، وجعله قائمًا على أسس إحصائية وعلمية دقيقة.

كما درس الفصل الخصائص الأسلوبية للسورة دراسة فاحصة، فذكر الألفاظ التي تفردت السورة بذكرها، ومنها بعض الأفعال مثل: (أمّ، كلّب). وهى السورة الوحيدة التى جاء فى الألفاظ التالية: (عقود، صيد، شنآن، نقيب، أحباء، غُراب، الأنف، السن، الجراح). وأحصى المؤلف كذلك بعض التراكيب النحوية وعدد ورودها فى السورة، والتراكيب التى تفردت بها دون غيرها من سور القرآن الكريم، ومنها: عطف خمسة مفاعيل بالواو مع تكرير (لا) النافية دون تكرير الفعل الواقع عليها: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ**﴾ **(المائدة:2)**. وكذلك اجتماع أربعة مفاعيل بنفس الطريقة: **مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ** ﴾ **(المائدة:103)**. ومنها اجتماع كثير من الكلمات المشتقة من مادة (حكم) فى عدة آيات متتالية (الآيات:42-50)، حيث ورد من هذه المشتقات أربع عشرة كلمة[1].

- **ثانيًا: قصص الأنبياء بين القرآن والعهد القديم:**

أما الفصل الثانى فقد دار حول المقارنة بين سورة المائدة وأسفار العهد المقدس، وفيه درسة دقيقة للمؤتلف والمختلف بين أحكام سورة المائدة وقصصها والعهد المقدس، وقد انتهت المطابقة إلى عدد من النتائج منها أن «الإسلام واليهودية تتفق فى تحريم ما ذُبح للأصنام والمنخنقة والدم، كما ينفرد الإسلام واليهودية عن النصرانية بتحريم الخنزير. أما الجمل والأرنب والضب مثلاً فقد رأينا أن اليهودية تحرم لحومها مختلفة بذلك عن الإسلام، الذى

[1] د.إبراهيم عوض، سورة المائدة: دراسة أسلوبية فقهية مقارنة، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، 1420هـ-2000م، ص16.

يحل هذه الحيوانات ما دامت مذبوحة ذبحًا شرعيًا، وكذلك عن النصرانية، إذ ليس هناك نص فى العهد الجديد على تحريمهما كما رأينا». ثم ناقش المؤلف كذلك قضية تحريم صيد البحر بين الإسلام واليهودية والنصرانية، وأفاض فى مناقشة قضية شرب الخمر فى الكتاب المقدس، وحكم زواج المسلم بغير المسلم، وحكم زواج اليهودى بغير اليهودية. وكذلك ناقش المؤلف حكم السرقة واللغو فى الأيمان بين سورة المائدة والكتاب المقدس[1].

ثم تناول الدكتور إبراهيم فى بقية الفصل مجموعات القصص التاريخية الواردة سورة المائدة وقارنها مقارنة فاحصة بما جاء فى الكتاب المقدس، ومنها قصة النقباء الأثنى عشر، وقصة موسى وبنى إسرائيل، وقصةابنى آدم، ومعجزات عيسى عليه السلام، ومنها القصة التى أخذت السورة منها اسمها وهى قصة المائدة، وقد أوضح المؤلف أن القصة لا يوجد لها ذكر صريح فى الكتاب المقدس، ولكن توجد بعض القصص التى يمكن أن تكون من بقايا التأثر بقصة المائدة، وأفاض المؤلف فى ذكر قصة رفع عيسى عليه السلام ونجاته من كيد اليهود، وذكر الأناجيل التى وردت فيها الإشارات المطابقة لما جاء فى القرآن.

- **ثالثًا: الآخر بين الإيمان والكفر:**

أما الفصل الثالث فقد ناقش القضايا التى تعرضت لها السورة، وأول القضايا التى ناقشها المؤلف فى هذا الفصل هى قضية كفر أهل الكتاب، واستفاض فى مناقشتها، ورد على الإمام محمد عبده الذى يقول -كما ذكر الدكتور إبراهيم عوض- أن اليهود والنصارى ناجون فى الآخرة من عذاب الله.

والحق أن ما حكاه الدكتور إبراهيم عوض عن موقف الإمام محمد عبده من كفر اليهود والنصارى يمثل جانبًا واحدًا مما قاله الإمام فى هذه القضية، وقد قرأت الأجزاء

[1](?) المرجع السابق، ص22-43.

الأربعة الأولى من تفسير المنار، وهى الأجزاء التى فسرها الإمام ثم زاد عليها وأضاف إليها السيد محمد رشيد رضا، فوجدته يصرح بكفر اليهود اليهود والنصارى فى عشرات المواضع، وإنما يفهم قوله فى تفسير هذه الآيات فى ضوء ما قاله فى باقى الآيات، **والقضية بحاجة ماسة إلى دراسة متعمقة فى كل ما كتبه الإمام محمد عبده، تستقرى كل المواضع التى تحدث فيها عن عقيدة اليهود والنصارى**.

وقد أفضت فى الحديث عن هذا الجانب من الكتاب رغم بعده النسبى عن موضوع التفسير الفقهى للقرآن الكريم؛ لأنه يشير إلى آفاق جديدة يمكن أن يسلكها المفسر فى العصر الحديث، فإن الاستعانة بترجمات المستشرقين للقرآن الكريم فى الرد على مزاعمهم أمر جديد، كما أن الدراسة المقارنة لما جاء فى القرآن وما جاء فى الكتاب المقدس أمر مفيد فى إثبات ربانية القرآنية وألوهية مصدره.

- **رابعًا: القضايا الفقهية فى سورة المائدة:**

أما الفصل الرابع من هذا الكتاب فقد ناقش الأحكام التشريعية فى سورة المائدة، وهى: المُحَرّم من لحوم الحيوانات، والأكل من طعام أهل الكتاب والتزوج من نسائهم، والطهارة للصلاة، والحرابة، والسرقة، والقسم وكفارة الحنث به، وأحكام الصيد، والوصية[1].

ففى مسألة المحرم من لحوم الحيوانات استعرض المؤلف أقوال بعض المفسرين المعاصرين، مثل الأستاذ الإمام محمد عبده، والسيد رشيد رضا، والأستاذ سيد قطب، وعبد المجيد دريابادى، وقارن بين التحريم الوارد فى سورة المائدة، والتحريم الوارد فى سورة الأنعام، وكذلك التحريم الوارد فى سورة البقرة. وألم إلمامًا سريعًا بأقوال الأحناف والشافعية والمالكية والليث بن سعد وبعض الصحابة

[1](?) المرجع السابق، ص117.

والتابعين فى هذه القضية. ثم ذكر رأى المودودى الذى يرى أن ترداد النظر فى الأراء المتعارضة، والأدلة التى تساق لتعضيدها يتضح لنا أن "التحريم القطعي إنما يقتصر على الأصناف الأربعة المذكورة فى القرآن، أما بالنسبة للأنواع الأخرى من لحم الحيوان التى للفقهاء فيها رأى سلبى فيبدو أنها تتفاوت فى درجة الرفض الدينى لها: فالحيوانات التى تنص الأحاديث النبوية على تحريمها تقترب من درجة التحريم، أما الحيونات الأخرى التى يختلف حولها الفقها فإن الشك يحيط بالحكم بتحريمها» [1]. ثم ختم النقاش فى هذه القضية بقوله: «ومن يرد استعراضًا مفصلاً لآراء الفقهاء المختلفة فى هذا الموضوع يمكنه الرجوع إلى كتب الفقه المبسوطة، وقد جمع السيد سابق فى كتابه (فقه السنة) هذه الآراء وعرضها عرضًا واضحًا مرتبًا سائغًا"[2].

كما ناقش المؤلف القضية الثانية وهى قضية أكل طعام أهل الكتاب والتزوج من نسائهم واعتمد فيها على تحقيق الشيخ رشيد رضا، الذى أباح الزواج من نساء أهل الكتاب، وكذلك بالنساء البوذيات والبرهيمات والكونفوشيوسيات، وذكر آراء عبد المتعال الجبرى فى تحريم الزواج بغير المسلمات، واتفق الدكتور إبراهيم معه إلى حد ما فى مسألة الزواج بالأوربيات[3].

وفيما يخص الوضوء فقد لخص الدكتور أحكام الوضوء بإيجاز، ثم ذكر الحالات التى يباح فيها التيمم، وهما حالتان، عدم وجود الماء والمرض، وقد أضاف أمرًا آخر جديرًا بالالتفات إليه، وهو تلوث الماء، فقال: «كما يقاس على عدم وجود الماء ما لو وجد الماء، ولكن حال بين الشخص وبينه خطر يهدد صحته كعدو أو سبع مفترس مثلاً. وقد قرأت، وأنا طالب، فى عدد من مجلة (العربى) رأيًا لأحد الكتاب يجعل وجود الماء الملوث بديدان البلهاريسيا فى

[1](?) المرجع السابق، ص122.
[2](?) المرجع السابق، نفسه.
[3](?) المرجع السابق، ص125.

بعض البرك والآبار والقنوات كعدم وجوده. وأنا أؤيده فى هذا تمامًا، استنادًا إلى قوله تعالى: **وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ** وأى عذاب أو تهلكة أشد من الإصابة بالبلهاريسيا التى تتحول مع الزمن إلى مرض رهيب يفتك بأحشاء الإنسان، وقد يصيبه بالسرطان، وفى كثير من الحالات ينتهى بالمصابين به إلى الموت الأليم»[1].

وهو رأى وجيه يحافظ على صحة الإنسان ويقيه المرض المميت، ولكن هل يتيمم الفلاحون المصريون فى حقولهم وهم طوال النهار يعملون فى مياه النيل المليئة بالبلبهاريسيا؟ إن هذا الحكم قد ينطق على غير الفلاحين والصيادين، أما الفلاحون والصيادون فهم بحكم عملهم ينزلون هذه المياه، وهى مياه طاهرة، فلا يصلح فى حقهم التيمم، ولكن عليهم بالطبع الحرص على تناول الأدوية المضادة لهذا المرض الفتاك، وإجراء الفحوصات الطبية اللازمة. وقد رحج المؤلف كذلك رأى الشيخ محمد عبده ورشيد رضا الذى يذهب إلى أن السفر وحده مبيح للتيمم، وليس السفر مع فقد الماء، وذكر كذلك أن الشيخ شلتوت، والأستاذ سيد قطب، والشيخ الطاهر ابن عاشور (فى أحد المواضع) يرجحون هذا الرأى. وأيده بدراسة بلاغية لألفاظ الآية الكريمة[2]. ثم ناقش الدكتور إبراهيم حكم الحرابة والمحاربين، وقارن بينها وبين ظاهرة (البلطجة) المعروفة فى وقتنا الحاضر، وكان يضع نصب عينيه قضايا المجتمع المعاصر، فذهب إلى ترجيح مؤاخذتهم فى حقوق الأفراد حتى لو تابوا. وانتقد رأى محمد أسد الذى يفرغ الآية من مضمونها التشريعى[3]. كما ناقش المؤلف عقوبة السرقة بنوع من الواقعية والإنصاف، وأشار إلى عدة مفارقات فى الواقع المعيش حال تطبيق مثل هذه العقوبة أو تطبيق العقوبة الحالية وهى الحبس، ثم ناقش قضية الصيد وقضية

[1] المرجع السابق، ص127.
[2] المرجع السابق، ص129.
[3] المرجع السابق، ص137.

توزيع لحم الأضحيات والكفارات فى جميع بلاد المسلمين، وأثنى على ذلك بقوة.

ثم أفرد فصلاً ماتعًا تحدث فيه عن حكم الردة، وذهب الدكتور إلى أنه يؤيد من يرون أنه لا حد للردة عن الإسلام فقط دون الخروج على الدولة بالسلاح أو الانضمام إلى جيش دولة محاربة، وذكر عددًا من الفقهاء المعاصرين الذين ذهبوا إلى هذا الرأى، ومنهم الأستاذ الإمام محمد عبده، والشيخ عبد العزيز جاويش، والشيخ عبد المتعال الصعيدى، والشيخ محمود شلتوت، والأستاذ سيد قطب، والدكتور زكريا البرى، والدكتور مصطفى الزرقا، والشيخ محمد الخضرى، والأستاذ العقاد.ثم قال بعد أورد أقوال هؤلاء الفقهاء والمفكرين: "مما سبق يتبين لنا أن هذا الحد الذى لا يكاد يخلو منه كتاب من كتب الفقه القديمة قد تغير النظر إليه عند عدد من كبار فقهاء وكتاب العصر الحديث، أخذوا يدافعون عن حرية الفكر والبحث والمعتقد، ويلحون على احترام الضمير الإنسانى، مؤكدين أن الإكراه لا يصلح فى الدين؛ لأن الأديان إن لم تؤسس على الاقتناع الحر والاطمئنان الشخصى لم تثمر ثمرتها المرجوة، وأدت عكس المراد منها " [1].

وعلى هذا النحو يسير أستاذنا الدكتور إبراهيم عوض فى كتابه، مقلبًا أوجه الفك والنظر فى كثير من القضايا الفقهية والفكرية التى يعج بها المجتمع المسلم المعاصر، مبديًا فى كثير من المواضع نظرات ثاقبة، وأنظار دقيقة تسهم فى تعميق الحوار الفقهى والفكرى والتشريعى، وهو ما يجعل التفسير الفقهى الموضوعى أحد الأدوات الفاعلة فى الوصول إلى حل لمشكلاتنا الفقهية المعاصرة.

[1(?)] المرجع السابق، ص139.